أعلن عزمه تقديم مقترح آخر باستعجال مناقشة «شراء أصول القروض»

هشام الصالح يقترح تعويض أصحاب المشروعات الصغيرة المتضررة من قرارات مجلس الوزراء الأخيرة

أعلن النائب هشام الصالح عن عزمه التقدم بطلب إلى اللجنة التشريعية لاستعجال مناقشة اقتراح شراء الدولة قروض المواطنين، وعن تقدمه باقتراح بقانون لتعويض أصحاب المشروعات المتضررة من قرارات مجلس الوزراء الأخيرة.

وأوضح الصالح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة انه تسلم ردا من وزير المالية على سؤال برلماني كان قد تقدم به بشأن قضية القروض، بين فيه وجود 471.540 ألف مواطن مقترضاً، معتبراً أن هذا الرقم خطير وينذر بكارثة حقيقية.

وأوضح أن قيمة القروض الاستهلاكية وفقا لإفادة وزير المالية تبلغ 1.4 مليار دينار من ضمنها الفوائد، مؤكداً أن هذا يعني أن أصل القروض أقل من هذا الرقم بكثير لو قامت الدولة بشراء أصل القرض.

وأشار إلى أن وزير المالية أوضح في رده على سؤال آخر أن إجمالي القروض الممنوحة بضمان الراتب تبلغ 11.8 مليار دينار، بينما يبلغ عدد المتعثرين 11483 مواطناً كويتياً.

هشام الصالح

وأكد أن هذا يعني وجود 11 ألف أسرة كويتية تئن من القروض والفوائد الكبيرة المترتبة عليها وعاجزة عن السداد، بينما الدستور حرص على كفالة الأسرة الكويتية.

وأكد الصالح تمسكه بالاقتراح بقانون الذي تقدم به والذي يقضي بشراء الدولة أصل الدين لقروض المواطنين وإسقاط الفوائد عنها وأن يتم سداد أقساط هذه القروض من خلال خصم 120 ديناراً قيمة علاوة غلاء المعيشة.

وأكد أن الدولة لن تخسر شيئا في هذا المقترح إذ ستسترد المبلغ بالكامل بهذه الطريقة، كاشفا عن نيته التقدم يوم الاثنين المقبل بطلب إلى اللجنة التشريعية لاستعجال النظر بهذا الاقتراح.

وشدد على أن هذا الاقتراح هو الأولوية الحقيقية لأهل الكويت، مؤكدا أنه سيكون له موقف مع الحكومة إذا تخاذلت ولم تنصر قضية إسقاط القروض عن المواطنين.

وقال " نحن أمام أسر بدأت تتفكك وتعاني وتتألم من القروض وفوائد القروض وفي الوقت نفسه نساعد الدول الخارجية ونقدم المليارات لدول أخرى وننسى أهل الكويت على الرغم من أن ما يحتاجه البيت يحرم على المسجد".

من جانب آخر قال الصالح إنه تقدم يوم الأحد الماضي باقتراح بقانون يلزم الحكومة بتحمل الإيجارات والرواتب نتيجة للقرارات الحكومية الأخيرة بإغلاق بعض الأنشطة التجارية، أو تحمل نصف القيمة في حال تعديل ساعات العمل.

وأوضح الصالح، أنه تقدم بالاقتراح بعد أن خرج أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المواطنين في الساحات العامة مناشدين السلطات إنقاذهم من القرارات الحكومية وقرارات وزير الصحة بإغلاق أنشطتهم ومحالهم أو تعديل ساعات عملها.

وبين أن المقترح ينص على أن تتحمل الحكومة الإيجارات والرواتب إذا تم إغلاق أي نشاط أو محل، و٥٠ بالمئة من الإيجارات والرواتب إذا قررت الحكومة تعديل ساعات العمل للأنشطة والمحلات.

وأكد أنه وفقا للمادة ٢٥ من الدستور الكويتي يجب على الدولة تعويض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأكد أنه كرئيس للجنة الأولويات وعضو في اللجنة التشريعية سيدفع بهذا المقترح حتى يرى النور ويكون واقعا ملموسا.

وقال "إزاء تخبطات الدولة وقراراتها العشوائية يجب أن نحمي أبناءنا أهل الكويت وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونرحب بأي مقترح من قبلهم لتبنيه"

وأضاف أن هذا المقترح يهدف إلى وقف النزيف وإفلاس الشباب الكويتيين، متمنيا إقرار قانون ضمان مالي يحفز الأنشطة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الداهوم يقترح الاستعجال بتنفيذ الخدمات الحكومية في «صباح الأحمد البحرية»

بدر الداهوم

أعلن النائب د. بدر الداهوم عن تقدمه باقتراح برغبة بالاستعجال بإنشاء وتنفيذ الخدمات الحكومية والمرافق العامة في مدينة صباح الأحمد البحرية، قال في مقدمته:

استنادا على خطة التنمية في دولة الكويت، والتي تقوم على تأسيس مناطق ومدن جديدة في البلاد تخفف الضغط على العاصمة والمحافظات الأخرى، وتشجع على الاستقرار في تلك المناطق والمدن الجديدة، وبلا شك فإن هذا الاستقرار يحتاج إلى وجود الخدمات العامة وإلى تكاملها، ومن أبسط تلك الخدمات: المساجد والمستوصفات والجمعيات التعاونية ومحطات الوقود وفروع البنوك ... وسائر المرافق الحكومية المتوفرة في باقي المناطق السكنية

النموذجية في دولة الكويت، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: " الاستعجال بإنشاء وتنفيذ الخدمات الحكومية والمرافق العامة في مدينة صباح الأحمد البحرية؛ والتي من أهمها: المساجد "المخصصة وغير المبنية إلى الآن"، والمستوصفات، والجمعيات التعاونية، ومحطات الوقود، وفروع البنوك، وسائر المرافق الحكومية المهمة."

فارس العتيبي يوجه سؤالين إلى وزيري الإسكان والنفط

وجه النائب فارس العتيبي سؤالين إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي، ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس، في شأن الإدارة العامة للطيران المدني، ومؤسسة البترول الكويتية.

وجه العتيبي سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الخدمات ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن الإدارة العامة للطيران المدني لم تنتقل بعد إلى المبنى الإداري الجديد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – تاريخ بداية العقد ونهايته مع المقاول، وهل صدر له أي تمديد زمني بعد انتهائه؟ وهل صرفت أي دفعة له بعد انتهاء عقده؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

2 – هل طبقت أي غرامات على مقاول المشروع؟

3 – هل تم الانتهاء من المشروع وتسلمه من المقاول؟ إذا كانت الإجابة النفي، فهل أصدرت أي تعليمات لموظفي الإدارة بالانتقال إلى المبنى

فارس العتيبي

واستخدامه قبل تسلمه؟

ووجه العتيبي سؤالا إلى وزير النفط.

ونص السؤال على ما يلي:

استنادا إلى أحكام القانون رقم (28) لسنة 1969 في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية حسبما ورد في أحكامه، وأحكام القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، وكذلك نصوص وأحكام اللائحة التنفيذية الصادرة من مؤسسة البترول الكويتية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من جميع المستندات التي تثبت التزام شركات القطاع النفطي الخاص تجاه العاملين الكويتيين لديهم بأحكام القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، وكذلك نصوص وأحكام اللائحة التنفيذية الصادرة من مؤسسة البترول الكويتية، وخصوصا الحقوق التالية:

أ- تقاضي بدل سكن.

ب- العلاج في مستشفى الأحمدي.

ج- احتساب ساعات العمل الإضافي.

د- صرف بدل طريق.

هـ- الرواتب والزيادات السنوية وباقي المنح والعلاوات.

و- التأمين على الحياة والحوادث الشخصية.

ز- الحصول على عقد موحد.

ح- اعتماد وتثبيت رقم وظيفي متسلسل.

ط- إدراج المسميات الوظيفية في كشوف الأعمال الشاقة والخطرة.

خالد العتيبي يوجه سؤالين إلى وزيري الداخلية والنفط عن تصاريح العبور من منطقة جنوب الفوارس

خالد العتيبي

وجه النائب خالد العتيبي سؤالين إلى وزيري الداخلية والنفط، عن التنسيق بين الوزارتين لإصدار تصاريح العبور من منطقة جنوب الفوارس.

ونصت مقدمة السؤالين على ما يلي: تصدر إدارة الشركة الكويتية لنفط الخليج وعبر إدارة عمليات الوفرة المشتركة (المنطقة المقسومة) هويات عمل للموظفين والعاملين تحتوي على تصاريح عبور منطقة جنوب الفوارس، ونظرا لارتباط هذا الأمر بوزارة الداخلية كونها صاحبة الاختصاص والمسؤولة عن حركة الدخول والخروج من البلاد وإليها، ولخطورة هذه التصاريح على أمن الدولة وأمن المملكة العربية السعودية الشقيقة يجب وضع إجراءات وشروط صارمة لمنح هذه التصاريح لضمان عدم حدوث اختراق أمني من تلك المنطقة يمس أمن الدولتين بشكل عام وأمن دولة الكويت بشكل خاص، ونظرا لورود العديد من المعلومات بوجود خلل في منح هذه التصاريح.

سؤال إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

هل يوجد تنسيق مسبق بين وزارة الداخلية والشركة الكويتية لنفط الخليج لأخذ موافقة الوزارة قبل إصدار هذه التصاريح؟

سؤال إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الشروط والإجراءات اللازمة لمنح الموظفين والعاملين تصاريح العبور عبر منطقة جنوب الفوارس؟

2 – ما الجهة المسؤولة أو الشخص المسؤول عن إصدار تصاريح العبور السابق ذكرها؟

3 – هل توجد جهة مسؤولة عن التحقق من سلامة هذه التصاريح ومدى التزام من أصدرها بالشروط والإجراءات؟

4 – هل يوجد تنسيق مسبق بين الشركة السابق ذكرها ووزارة الداخلية لأخذ موافقة الأخيرة قبل إصدار هذه التصاريح؟

5 – كم مدة صلاحية تصاريح العبور السابق ذكرها؟ وهل توجد تصاريح ما زالت سارية المفعول لموظفين تقاعدوا عن العمل منذ فترات طويلة؟

6 – ما الإجراءات المتبعة والمنظمة لحالات انتهاء وسحب تصاريح العبور السابق ذكرها؟

7 – هل قُدمت شكاوى من العاملين أو المسؤولين في إدارة عمليات الوفرة المشتركة (المنطقة المقسومة) حول وجود تجاوزات من بعض المسؤولين في منح تصاريح العبور في منطقة عبور جنوب الفوارس؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من الشكاوى والإجراءات المتخذة بشأنها، وهل استدعي جميع المسؤولين عن إصدار هذه التصاريح من الجانبين الكويتي والسعودي بناء على هذه الشكاوى؟

احتلت المركز الـ 78 من أصل 180 دولة على مستوى العالم

هيا الساير: الكويت تحقق تقدما ملحوظا في مكافحة الفساد

قالت مراقب الرصد والإحصاء بإدارة البحوث والدراسات في هيئة مكافحة الفساد "نزاهة" هيا الساير إن الكويت شهدت تحسنا ملحوظا في مؤشر مدركات الفساد العام الماضي.

وأوضحت الساير في مداخلة لتلفزيون المجلس إن الكويت احتلت المركز 78 من أصل 180 دولة على مستوى العالم بتحسن 7 مراكز عن عام2019 ، وحققت 42 درجة من 100، بزيادة نقطتين .

وعلى مستوى دول الخليج جاءت الكويت الخامس مكرر مع البحرين وعربيا جاءت في المركز السابع مكرر.

وبينت أن المؤشر الذي يصدر عن مؤسسة الشفافية الدولية ويقيس الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري، ويعتمد على 13 مؤشرا فرعيا أبرزها الرشوة

هيا الساير

واستخدام المناصب لأغراض خاصة والبيروقراطية إلى جانب قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام.

يذكر أن منظمة الشفافية الدولية كانت أصدرت تقريرها السنوي عن مؤشر مدركات الفساد في العالم في بداية العام الجاري.

المطر يسأل وزير التعليم العالي عن الوظائف القيادية والإشرافية الشاغرة في «معهد الأبحاث»

وجه النائب د. حمد المطر سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف، في شأن معهد الكويت للأبحاث العلمية.

ونص السؤال على ما يلي: ما زال معهد الكويت للأبحاث العلمية يعاني من تعثر المشاريع العلمية وتعطلها ما تسبب في هدر مبالغ كبيرة من الأموال العامة وخزينة الدولة كما جاء في تقارير الجهات الرقابية، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى استمرار الفوضى الإدارية التي يعيشها المعهد والقرارات الخاطئة التي يتخذها المسؤولون غير المختصين واستمرار المناصب القيادية والإشرافية شاغرة حتى اليوم ما أدى إلى تعطيل العمل في المعهد، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– كم عدد الوظائف القيادية والإشرافية الشاغرة لمسميات مدير عام ومديرين تنفيذيين للمراكز والقطاعات في المعهد؟ وما الوظائف من هذه الفئة التي مددت فترات شغرها؟ وهل كان التمديد استنادا إلى القوانين والنظم واللوائح؟ وما الجهة التي تصدر قرارات الاختيار والتعيين في تلك الوظائف؟ يرجى تزويدي بكشف يبين فترات شغر كل وظيفة من الوظائف المشار إليها والنظم واللوائح التي استند إليها مجلس الأمناء وإدارة المعهد في التمديد مع تحديد الشواغر منها والتي مددت فتراتها.

2 – بينما تظل المناصب القيادية والإشرافية شاغرة منذ فترات طويلة، نمى إلى علمي عزم إدارة المعهد حاليا على تشكيل لجنة للنظر في التمديد أو الاختيار للمناصب الأدنى وظيفيا مثل مديري الإدارات والدوائر والمشاريع ورؤساء الأقسام من دون وجود معايير واضحة في الاختيار وفق ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة، كما أن تشكيل لجنة اختيار في ظل ظروف العمل الحالية تحت جائحة كورونا وما ترتب عليها من عدم انتظام العمل خلال المرحلة الخامسة لا يتناب وحقيقة الوضع الفعلي في المعهد، في حين يوجب هذا الظرف التمديد إلى أن ينتظم العمل وتعود الأعمال كاملة في المعهد، كما أن هذا التوجه يتناقض مع سعي إدارة المعهد لتمديد فترتها المنتهية منذ فبراير 2020، وعليه يرجى تزويدي بصورة ضوئية من النظم واللوائح المنظمة لاتخاذ قرارات التجديد لتلك الوظائف، والأساس القانوني في تحديد المدد مع بيان مدى قانونية اللجنة واختصاص أعضائها وتخصصاتهم العلمية، ومدى صحة هذا الإجراء في الوقت الحالي الذي تعاني فيه مشاريع كثيرة من توقف وتعطل أعمالها بسبب جائحة كورونا.

3– كم عدد المشاريع العلمية التي توقفت أو تأخر إنجازها بسبب ظروف جائحة كورونا؟ يرجى تزويدي بكشف يبين جميع المشاريع ونسبة إنجازها وما توقف كليا خلال فترة الجائحة، وفي ظل ذلك كيف ستعمل اللجنة في حال تشكيلها للتجديد أو عدم التجديد لمديري البرامج والمشاريع العلمية المتعطلة منذ ما يقارب السنة؟ وكيف ستدرس اللجنة إنجازات مديري المشاريع تحت هذا الظرف؟ وما أسس تقييم المديرين والمشاريع في الوقت الذي يعمل فيه موظفو المشاريع حاليا بنسبة لا تتعدى 50 ٪ كما حددها ديوان الخدمة المدنية في المرحلة الخامسة؟ يرجى تزويدي بأعداد الموظفين ونسبة الحضور والعدد الإجمالي في كل مشروع وعدد العاملين فعليا في مقر العمل منذ بدء الجائحة حتى اليوم وفي كل المراحل التي حددت أعداد ونسب الحضور وساعات العمل.

4– ما سبب التأخير في اعتماد تقرير لجنة الاختيار المقدم لوزير التربية والتعليم العالي لشغل منصبي المدير التنفيذي لمركز البيئة والعلوم الحياتية والمدير التنفيذي لقطاع الإدارة والمالية؟ وهل هناك مبرر وسند قانوني لهذا التأخير الذي تسبب في تعطيل أعمال قطاعين مهمين في المعهد؟ يرجى تزويد بصورة ضوئية من تقرير لجنة الاختيار المشار إليه.

5– ما سبب التأخير في اعتماد تقرير لجنة تقييم أداء المديرين التنفيذيين لباقي المراكز والقطاعات؟ وهل صحيح أن تقرير اللجنة أوصى بفتح باب الترشيح للتقدم لشغل تلك المناصب؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما المبرر القانوني المعطل لتنفيذ التوصية وفتح باب الترشيح؟ يرجى تزويدي بصورة ضوئية من تقرير لجنة التقييم.

الديحاني يسأل وزيرة البلدية عن المسالخ العشوائية بطريق الوفرة وميناء عبدالله

وجه النائب فرز الديحاني سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، عن المسالخ العشوائية على طريق الوفرة وميناء عبدالله.

ونص السؤال على ما يلي:في ظل ما تعانيه قطاعات في الدولة من إهمال ولامبالاة بالصحة العامة وصحة المواطن والمقيم، وفي ظل التخبط الإداري في كثير من قطاعات الدولة ومنها التعدي على أملاك الدولة متمثلة بإنشاء مسالخ عشوائية على طريق الوفرة وميناء عبدالله (كيلو 17–34)، وما يمثله من تعد صارخ ومخالفة لقوانين الدولة وتأثيره المباشر على الصحة العامة والبيئة المحيطة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

فرز الديحاني

1 – هل لدى بلدية الكويت علم بمثل هذه المسالخ؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالإجراءات التي اتخذتها البلدية تجاه المخالفين منها؟

2 – كم عدد المسالخ التي تشرف عليها بلدية الكويت في كل محافظات البلاد بأنشطتها كافة؟ وما دور البلدية في المسالخ؟

3 – هل قدمت البلدية دراسة لزيادة عدد المسالخ في البلاد؟

4 – هل تقدم شركات النظافة تقريرا شهريا للبلدية في حال اكتشاف حالات غريبة من النفايات في المناطق الصحراوية أو حتى داخل المناطق السكنية.

5 – ما دور مشرفي البلدية في تمشيط المناطق الصحراوية في حال وجود بلاغات عن تجاوزات تضر بالصحة العامة؟